

القوات غير النظامية في العهد الملكي: وتأثيرها في الامن المجتمعي العراقي

رشيد عمارة الزبيدي و ريناس ابو بكرعلي

كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

ويعد العراق من الدول التي عرفت أشكالاً متعددة من القوات غير النظامية، تنوعت بتنوع الانظمة السياسية التي مرت في تاريخ العراق الحديث، ولكنها تجربة مختلفة في معطياتها وظروفها، فضلاً عن فاعليتها.

ويعد بداية تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال البريطاني له عام 1918، وما رافقه من بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والتي عرفت (بالعهد الملكي)؛ اذ شكلت الحقبة الاولى لتأسيس القوات غير النظامية منذ أن بدأت القوات البريطانية إحتلالها للعراق، ثم نقلت هذه التجربة من قوات الاحتلال البريطاني الى الحكم الوطني وفق إطر جديدة، وقد مارست هذه القوات تأثيراً كبيراً على الأمن المجتمعي في العراق؛ لاسيما في مرحلة حساسة أنتقل فيها المجتمع من إحتلال دولة إسلامية الى دول أجنبية .

من هنا تأت أهمية دراسة هذه القوات، وفي هذه الحقبة التاريخية من تاريخ العراق الحديث؛ اذ تعد التجربة الاولى التي ألقت بظلالها على تأسيس الدولة وترسيخ نظامها السياسي من جهة، وعلى التكوين الاجتماعي العراقي وأمنه من جهة أخرى.

والملاحظ ان هذه التجربة لم يقتصر تأثيرها على الوضع الداخلي العراقي وحسب؛ وإنما أنتقل تأثيره سلباً وإيجاباً على الوضع الأمني العراقي في بعده الاقليمي والدولي. ومن خلال ذلك جاءت أهمية البحث في هذا الموضوع، فضلاً عن ما تمثله من أهمية في النقاط الاتية:

1. كونها من الدراسات القليلة التي تتناول قضية القوات غير النظامية .
2. تركيزها على طبيعة القوات غير النظامية في العهد الملكي، الذي يمثل التجربة الأولى في حكم العراق الحديث .
3. دراسة تأثيرها على الأمن المجتمعي في هذه الحقبة.

إشكالية البحث:

وبناء على الأهمية لدراسة هذه القوات ينطلق البحث من إشكالية مفادها "ما طبيعة العلاقة بين وجود القوات غير النظامية والأمن المجتمعي العراقي في حقبة العهد الملكي، التي تعد بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة"؛ فضلاً عن هذا التساؤل الرئيس هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي يمكن إيجازها بما يأتي:

1. كيف تأسست القوات غير النظامية في العراق الحديث؟

المستخلص- لم تكن القوات غير النظامية في العراق بالامر المستحدث؛ إنما عرف العراق هذا النوع من القوات قبل تأسيس الدولة العراقية عام 1920، أذ أستعانت القوات البريطانية في غزوها للعراق عام 1914 بهذا النوع من القوات؛ من أجل تسهيل مهمة إحتلالها للعراق؛ ومن ثم مساعدتها في جمع المعلومات والاستطلاع؛ فضلاً عن محاولة أستدباب الامن في العراق؛ لاسيما بعد أن قام العراقيون بثورتهم ضد الاحتلال البريطاني والتي تعرف بالثورة العراقية الكبرى عام 1920 .

وشكلت هذه القوات تحدياً واضحاً للأمن المجتمعي العراقي وعلى مختلف المستويات السياسية والثقافية وحتى الامنية من خلال تحديها ومواجهتها لتشكيل وتوسع الجيش العراقي، فضلاً عن وقفها الى جانب المحتل ضد الحركات الوطنية؛ لاسيما في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

ولم يقتصر هذا النوع من القوات على القوات البريطانية وإنما سعى بعض ساسة العراق في العهد الملكي تأسيس قوات مشابهة لها لدعم استمرار النظام السياسي؛ كما حدث في تجربة الفتوة في عهد صالح جبر .

والملاحظ ان هذه القوات وبسبب انعكاساتها السلبية على الأمن المجتمعي العراقي داخليا وخارجيا قد انتهت هذه التجارب من القوى التي شكلتها سواء البريطانيين او حتى الحكم الوطني؛ مما يدل على فشل الاستفادة من هذه التجارب.

الكلمات البالة- القوات غير النظامية، العهد الملكي، الامن المجتمعي

المقدمة

تعد قضية القوات غير النظامية من قضايا التي جذبت اهتمام المفكرين والكتاب منذ حقب زمنية بعيدة، وعرفت جدل واسع، وآراء مختلفة حول جدوى وجود مثل هذه القوات، وتفاعلاتها المختلفة؛ لاسيما وأنها أظهرت قدرة وأمكانية فائقتين في دعم وأسناد الكثير من الانظمة السياسية في مختلف دول العالم؛ سواء كانت متقدمة أم دون ذلك، وبغض النظر عن نوعية النظام السياسي ديمقراطياً كان ام دكتاتورياً، علمانياً ام دينياً.

2. ما طبيعة ومكونات هذه القوات في حقبة العهد الملكي؟
3. ما تأثيرات القوات غير النظامية على الأمن المجتمعي الداخلي العراقي؟
4. هل مارست هذه القوات تأثيراً على الأمن المجتمعي العراقي اقليمياً ودولياً؟

فرضية البحث:

للأجابه على التساؤلات السالفة تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "إن تجربة القوات غير النظامية في العراق تجربة رافقت الاحتلال البريطاني للعراق، وأخذت أطر عراقية فيما بعد، مارست تأثيراً كبيراً على الأمن المجتمعي العراقي في أبعاده الداخلية والأقليمية والدولية سلباً وإيجاباً؛ بيد إن أبعادها السلبية أكثر من إيجابياتها، وهو ما انعكس على مستقبل وجودها".

منهجية البحث:

من أجل وصول الى النتائج العلمية في هذا الموضوع، أعتمد البحث على المنهج التأريخي لدراسة القوات غير النظامية في العهد الملكي، ومن ثم أستعانة الباحثة بالمنهج التحليل الوصفي لوصف القوات غير النظامية؛ فضلاً عن الأستفادة من مقتربات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تحليل العلاقة بين القوات غير النظامية والأمن المجتمعي العراقي.

نطاق البحث:

يتحدد نطاق البحث في مستويين وهما:

المستوى الزماني: وذلك بدراسة القوات غير النظامية في حقبة زمنية تتراوح بين بداية الاحتلال و تأسيس الدولة العراقية الى نهاية حقبة العهد الملكي عام 1958. المستوى المكاني: تحديد الدراسة في الدولة العراقية.

هيكلية البحث:

واستناداً الى الفرضية والمنهجية فقد تم تقسيم البحث على مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول: القوات غير النظامية في العهد الملكي وينقسم على مطلبين، خصص المطلب الاول: للاحتلال البريطاني للعراق والقوات غير النظامية، وخصص المطلب الثاني للقوات غير النظامية بعد تأسيس الدولة العراقية .

اما المبحث الثاني فقد تناول تأثيرالقوات غير النظامية على الامن المجتمعي العراقي في مطلبين , خصص المطلب الاول: لتاثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي في تأسيس الدولة العراقية والانتداب البريطاني، وبينما خصص المطلب الثاني: لتاثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي في العهد الملكي.

المبحث الاول:

القوات غير النظامية في العهد الملكي العراقي

عرف العراق الحديث ،ومنذ بداية تشكيله نوع من القوات غير النظامية سابقة لتأسيس الدولة العراقية ،وهو ما سيتم التطرق له في الفروع الاتية:

المطلب الاول:

الاحتلال البريطاني للعراق والقوات غير النظامية

دأب البريطانيون في إحتلالهم للمستعمرات على تشكيل قوات من السكان المحليين؛ لأغراض تحقيق الامن الداخلي في المستعمرات الجديدة، وتجربتهم عريقة في إنشاء

وحدات قتالية كبيرة تتمتع بمهارات وقدرات قتالية مميزة؛ بحسب ما يتمتع به سكان المستعمرات من مهارات وقدرات قتالية، وخاضت بهم الحروب لخدمة مصالح الأمبروطورية البريطانية في أنحاء العالم، وهناك العديد من الشواهد في أفريقيا، وفي ماليزيا، وأمريكا اللاتينية، ولعل الجيش الهندي - البريطاني خير مثال على ذلك؛ إذ إن قوات هذا الجيش غالبية عناصره كانوا من سكان شبه القارة الهندية، وقاتل في مناطق

أمتدت من شمال افريقيا وجنوبها حتى جنوب شرق آسيا (براون، 1932، ص 11). وبعد العراق من الدول التي تم أحتلالها من هذه القوات، أثر اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914، ودخول الامبروطورية العثمانية الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا، وكانت الفرقة (d) نسبة الى قائدها (ديلاين)، هي التي باشرت باحتلال مناطق رأس الخليج العربي، وتألفت من وحدات هندية بقيادة بريطانية، وتم إنزالها بتاريخ السادس من تشرين الثاني 1914 في البصرة، والسيطره عليها في 22 تشرين الثاني 1914، دون معارك تذكر، ثم الانتقال لاحتلال العراق بأكمله في 1918 (براون، ص ص 13-12).

وقد عرف العراق أول تجربة لتشكيل القوات غير النظامية، أثناء الأحتلال البريطاني عام 1915، التي عرفت بإسء عدة آخرها (قوات الليفي -LIVES)، التي شكلتها قوات الأحتلال البريطاني من العراقيين لمساعدة القوات البريطانية في حقبة أحتلالها للعراق، والملاحظ إن هذه القوات أتخذت تسميات عدة، وأجري عليها أكثر من عشرة تعديلات، ففي البداية كانت تسمية هذه القوات بانها عبارة عن قوة خيالة أعراضية تسمى (خيالة المنتفك)، ثم تغير أسمها الى كشافة العرب، وكان واجبها الاستطلاع للطواير العسكرية الهندية البريطانية، ثم أنشأ الضابط البريطاني السياسي في الناصرية هاملتون قوة سميت الحرس السياسي في اذار 1916، ثم أنشأ قوة جديدة بأسم (قوة ليفي دجلة الثالثة)، وفي حزيران من العام نفسه تم دمج قوة الخيالة العرب مع الحرس السياسي بأسم قوة حرس خيالة الناصرية، وفي عام 1918 تم تأسيس قوة شبانه الحلة (قوة ليفي الفرات الثانية) بأمر الرائد بويل، ومع نهاية 1918 تحول أسمها الى (الشبانه) وهو اسم مستخدم من وقت العثمانيين، وفي عام 1919 حول أسمها الى الميليشيا، وفي شهر تموز الغيت كل التسميات واصبحت تسمى (قوات الليفي) واستمرت حتى 12 اب 1919؛ اذ تم تحويلها الى قوات الليفي العرب والاكرد. (براون، ص ص 15-19)، وأختلفت الاراء حول تشكيلها؛ فهناك من يرى ومنهم (ليورا لوكيتر) في كتابه (العراق والبحث عن الهوية الوطنية) " إن هذه القوات جاءت بعد بروز المشكلة الأشورية في العراق عام 1915، حين قام الاتراك بطرد الاثوريين من مناطقهم في جبال هكاري على أثر أنتفاضتهم وبتحريض من بريطانيا، ويعتقد إنه تم تشكيل قوات الليفي بقرار من مؤتمر القاهرة عام 1921 وكانت هذه القوات تتشكل معظمها من الاثوريين منظمين بوحدات عسكرية على غرار الجيش الهندي" (لوكيتر، 2004، ص ص 44-45).

وهذا الراي لا تدعمه الوقائع؛ لان قوات الليفي تم تشكيلها عام 1915، اي قبل إنعقاد مؤتمر القاهرة الذي عقد عام 1921، فضلاً عن إن دخول الاثوريين الى قوات الليفي جاء بوقت متاخر بعد تشكيل الجيش العراقي، وأغلب عناصر الليفي في بداية الأمر كانت من العرب والأكراد والتركان؛ من هنا فان الضرورة تقتضي البحث في خلفيات تأسيس هذه القوات.

فقد ذكر العميد كيلبرت براون في تأسيس قوات الليفي "إنها تأسست في منطقة قبلية تمكن ولأول مرة (الرائد البريطاني آيدي)، وهو ضابط أستخبارات بارع منسوب الى الجيش الهندي البريطاني، ومنسب الى لواء المنتفك من تجنيد 40 من الخيالة العرب من ابناء العشائر المحيطة في منطقة الناصرية، وكانت هذه البداية في استخدام السكان

الضرائب، وتنفيذ عمليات القبض على المطلوبين، فضلاً عن المشاركة في الأعمال القتالية مع الجيش البريطاني (براون، ص 13-15).

ولا يقتصر الأمر على تشكيلات القوات البريطانية (قوات الليفي)، فان طبيعة المجتمع العراقي في ذلك الوقت، كانت العشيرة الوحدة الاجتماعية الرئيسة في المجتمع، ومنها تنشأ كل الفعاليات الاجتماعية، وعلى مختلف المستويات ومنها الجانب الأمني- العسكري، وكل فرد كان جندياً في العشيرة، ويخضع الى أشراف (الزلم) هم الاتباع المسلحون للشيوخ الحاكم، في هذا المجال يشار بأن رؤساء ابو محمد وأوجدوا في أنفسهم في النصف الاول من القرن التاسع عشر قوة مسلحة ثابتة، وانهم زودوا هذه القوة بمساعدة اثنين من حاددي بغداد بواحد وعشرين مدفعاً، ومنعوا الفلاحين ورجال العشائر الاخرى الخاضعة لسيطرتهم من حمل السلاح. (حنا بطاطو، 1995، ص 96)، وكانت الاحلاف العشائرية في أوج قوتها، وتشكل عنصر الضبط الاجتماعي بين العشائر المختلفة، وفي حالة الطوارئ تنسب في هيئات جماعية، والسياق ذاته ينطبق على المجتمع الكوردي، فان أهل كردستان كانوا ينقسمون على رجال عشائر محاربين وطبقة من الفلاحيين غير العشائريين الادنى منزلة تسمى (غوران) أو رعية (حنا بطاطو، ص 96) ويبدو ان هذه القوات هي قوات غير نظامية، من حيث التعريف؛ لكنها تتميز عنها بأنها لا ترتبط بالنظام السياسي؛ وإنما ترتبط بالعشيرة فقط؛ ومن ثم لا يمكن التوسع بها أو الخوض بتفاصيلها؛ لأنها خارج نطاق البحث.

يتضح مما تقدم إن هذه القوات غير النظامية (الليفي) تم تشكيلها من أجل مساعدة القوات البريطانية في محممة تحقيق أهدافها ومصالحها في العراق، مقابل أجور معينة، مستغلة حالة الفقر والجوع، والتدهور الاقتصادي الذي تمر به القبائل العراقية، وبكل مكوناتها العرقية من عرب وكورد وتركمان؛ وذلك لتسهيل عليها محممة تقسيم المكونات العراقية، حسب مقتضيات مصالحها.

المطلب الثاني:

القوات غير النظامية بعد تأسيس الدولة العراقية

ابتداءً إن قرار تشكيل الجيش العراقي، يُعدُّ إحدى العمليات الرئيسة لبناء الدولة العراقية الجديد؛ لاسيما بعد أن تحولت استراتيجية بريطانية في إدارة الحكم في العراق من الحكم المباشر إلى الحكم غير المباشر، وهذه الاستراتيجية فرضتها تطورات الأحداث بعد قيام الثورة العراقية الكبرى عام 1920؛ إذ واجهت بريطانيا صعوبات عدة لعل من أبرزها: الخسائر الكبيرة التي تكبدتها بريطانيا في الأرواح؛ فضلاً عن التكلفة المادية الكبيرة. وتمهداً لذلك قرر عقد مؤتمر القاهرة بحضور الممثلين البريطانيين في بلدان الشرق الأوسط ومن ضمنهم العراق للمناقشة في أفضل السبل لتخفيض النفقات البريطانية فيه وتعيين مستقبل الحكم فيه، وعقد المؤتمر في 12 آذار 1921 برئاسة ونستون تشرشل، ونوقشت مسائل كثيرة أهمها علاقة الدولة العراقية الجديدة من حيث النفقات ببريطانيا، وكيفية تشكيل قوات الدفاع العراقية ونوعها وشكلها لتمتع بمسؤوليات دفاعية أوسع بدلاً من القوات البريطانية (الحسناني، 2000، ص 35-36).

واستجابة لذلك سارع (السيد بريسي كوكس) إلى تشكيل حكومة مؤقتة ذات طبيعة انتقالية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب وتضمنت وزارة للدفاع التي اسندت إلى الفريق جعفر العسكري، الذي عمل على استدعاء رفاقه المشتتين في سوريا والحجاز، وأولئك الذين انسحبوا مع الجيش العثماني من العراق، أو أولئك الذين تركوا الجيش العثماني وبقوا في العراق (الخطاب، 1979، ص 25).

المحلين لقاء أجر لتنفيذ واجبات تحت إشراف ضباط بريطانيين" (براون، ص 15). وذلك للقيام بمهام الحراسة، وبعد احتلال العراق توسعت مهماتها، وأضيفت إليها جمع الوردات، ومراقبة السجناء، وتدمير القلاع، اثر التطورات العسكرية التي دخلت بها بريطانيا، في عام 1917 باحتلال بغداد زادت من أعداد الليفي وقسمت على صنفين: المشاة والخيالة، وأستمر توسعها حتى نهاية الحرب، ليلعب بمحدود 20 ألف مجند في جميع مدن العراق (ياسين، 2012، ص 139-140).

وتبدو هذه الاحصائية فيها مبالغة كبيرة، اذ تشير المصادر الى ان قوات الليفي وحتى عقد مؤتمر القاهرة 1921، الذي أخذ فيه قرار تقليص هذه القوات أو النقل قسم منها الى الجيش العراقي، لم تبلغ سوى 6199 شخص من العرب، والكورد، والتركمان، ثم أضيف إليها من 2000-3000 من الاثوريين؛ الأمر الذي يعني إنها لم تتجاوز 10000 شخص (براون، 1932، ص 15)؛ وربما الزيادة الحقيقية لأعداد قوات الليفي بعد تشكيل الجيش العراقي، وأقتصر هذه القوات على الاثوريين، وهو ما سيتم التطرق اليه في الفرع القادم.

ويمكن توضيح أعداد هذه القوات في هذه المرحلة من خلال الجدول الاتي:

الجدول رقم (1)

عدد قوات الليفي خلال (1915-1920)

السنة	عدد القوات
1915	40
1916	250
1917	900
1918	5467
1919	4861
1920	6199

(براون، ص 15-20)

وتجدر الإشارة الى إن هذه القوات شملت كل مناطق الولايات الثلاث (البصرة ،وبغداد، والموصل)، والتي شكل منها فيما بعد العراق الحديث، وقسمت هذه القوات على قوتين: الاولى قوات الفرات وتضم خمس مجموعات وزعت على (الرمادي، والحلة، وادي صخير، والديوانية، والناصرية)، والثانية: قوات دجلة ووزعت على (سامراء، والكوت، وقلعة صالح، والقرنة، ومناطق اخرى متفرقة مثل: البصرة، وبعقوبة، وخافين، كركوك، وسلجمانية، ودير الزور) (بيل، 1971، ص 325).

اما تركيبها القتالية والسكانية، ففي البداية كانت هذه القوة (قوة خيالة أعتراضية)؛ إلا إنها سرعان ما أصبحت قوة مختلطة ضمت الصنوف كافة، أما من الناحية السكانية إنها كانت في البداية قوة عناصرها في الغالب من العرب، وهم يشكلون غالبية سكان البلاد لتصبح مع الايام قوة تتألف من عناصر خليطة من (العرب، والتركمان، والأكراد، وقد اشار سي جي ادموندز في كتابه كرد وترك وعرب أن بريطانيا عينت ضباطاً لتدريب قوة عسكرية كردية بأسم (ليفي السليمانية)، (ينظر ادموندز، كورد وترك وعرب، ص 63)، والأزديين، والأثوريين)؛ إلا إنها في النهاية أصبحت قوة عناصرها وبشكل تام من الأثوريين (براون، ص 15).

وقد استخدمتهم بريطانيا لحماية خطوط قواتها، وتحقيق الامن الداخلي، وواجبات الاستطلاع للقوات العسكرية الهندية - البريطانية، وحماية الضباط البريطانيين، وجمع

القرن العشرين، على حساب القوات غير النظامية (قوات الليفي)؛ لاسيما بعد (احداث الناصرة الاثوريين)، عندما قام الاثوريين وبتحريض تارة من البريطانيين، وتارة اخرى من الفرنسيين في سوريا، بالتمرد على الحكومة العراقية، ووضع الخطط لمحاصرة الجيش العراقي يوم 4 اب 1933؛ ولكن تدخل القبائل العربية(شمر) والقبائل الكوردية (الدوسكية) أحبط خططهم فتقدم الجيش العراقي وحاصر المسلحين وتمكن من القضاء على حركتهم خلال يومي الخامس والسادس من اب، وتمكن الجيش العراقي في 7 اب من تطهير جبل بيخير واستمرت العمليات حتى يوم 11 اب؛ إذ سلم معظم الاثوريين أنفسهم للقوات الحكومية.(الحيدري، ص 358-362) عام 1933 وهكذا اضحت المؤسسة العسكرية تحظى بنفوذ سياسي أكبر من بقية المؤسسات الحكومية، ومركز استقطاب القوى المحلية(القوات غير النظامية)؛ لاسيما بعد ان انقسمت القوى السياسية التقليدية على نفسها وتعددت مواقفها بعيدا عن الروح الوطنية (الخطاب، ص 156-160)

وبعد استقلال العراق عام 1932، واستمراراً بالعمل بالاتفاقية العراقية البريطانية لعام 1930، أبقى بريطانيا على قوات الليفي وعناصرها جميعا من الاثوريين، وتم تكليفهم بمهام حراسة معسكرات القوة الجوية البريطانية، ويكون تدريبهم وتجهيزهم وأوامرهم من البريطانيين وليس من الحكومة العراقية، وفي احداث مايس 1941 وقف هؤلاء الى صف القوات البريطانية التي شنت الحرب على العراق وأطاحت بحكومة رشيد عالي الكيلاني(الخطاب، ص 37-38)

وفي عام 1955 انتهت رسمياً اتفاقية عام 1930، وتم تسليم القاعدتين الجويتين (الحبانية والشعبية) الى العراق، أما قوات حماية القواعد الجوية التي عناصرها من الليفي الاثوري؛ فقد تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ان يستوعب الجيش العراقي بمن يرغب الالتحاق اليه من هؤلاء، فضلا عن بناء مجمع سكني جديد لهم في بغداد في منطقة الدورة، التي خطط لها ان تكون المركز الصناعي للعراق مستقبلاً(براون، ص 38). وتجدر الاشارة الى ان القوات غير النظامية في العهد الملكي لم تقتصر على قوات الليفي؛ انما هناك تجارب اخرى، وان كانت بسيطة ومحدودة، ولعل من ابرزها (نظام الفتوة)، الذي صدر في 7 تشرين الثاني 1935(النظام رقم 50 لسنة 1935) في عهد وزارة ياسين الهاشمي، وقد وسع نظام الفتوة بحيث يكون الزامياً لا اختيارياً، ويشمل طلاب الكليات والمدارس الثانوية، وموظفي وزارة المعارف كافة باستثناء مديرية الآثار القديمة، ثم صدر نظام الفتوة للمرة الثانية عندما كان صالح جبر وزيراً للمعارف عام 1938 (صفوت، 2016، ص 115)، واقرن التدريب العسكري لمواد الدراسة، من أجل أحياء الروح العسكرية بالتآكل مع ما كان سائداً في ألمانيا؛ إذ نص منهج الوزارة السعيدية الثالثة (من 25-2-1938 الى 6-4-1939) على تعميم التدريب العسكري في المدارس وبث روح الجندي في الشباب وتنظيم المؤسسات المساعدة في الجيش، في الاتجاه نفسه تأسست جمعية الجوالتي كانت تدعو الى تقوية القدرات العسكرية وحث الشبيبة على الانضمام الى الجيش (الناصر، 2000، ص 94)، وبقي نظام الفتوة نافذاً حتى سنة 1941 وقيام حركة رشيد عالي الكيلاني، وبعد فشلها سيطر على وزارة المعارف خبراء برطانيون خلال الحرب العالمية الثانية، الغي نظام الفتوة، الذي عد تقليداً لمنظومات الشبيبة النازية (الناصر، ص 114-117).

وخلال حركة مايس 1941 شهد العراق نوع اخر من القوات غير النظامية، عرفت باسم (كتائب الشباب)؛ إذ تشكل في العراق كتائب من الشباب وطلاب المدارس والمعاهد العالية للدفاع عن الثورة، وحفظ الامن الداخلي، وتقديم الدعم لابناء القوات المسلحة العراقية. وبعد نشوب الحرب بين القوات البريطانية والجيش العراقي بقيادة العقده الاربع، برز دور كتائب الشباب، وحتى بعد سقوط العاصمة بغداد بيد القوات

وهكذا تمت الخطوة الأولى لتنظيم الجيش العراقي، تم جاءت الخطوة الثانية من خلال المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، وتضمنت المادة السابعة من المعاهدة تعهد بريطانيا بتقديم الامدادات والمساعدة للقوات العراقية (المعاهدة العراقية -البريطانية، 1922). وتهدف من ذلك الابقاء على الجيش دون القوة المطلوبة والمؤلفة على أساس تطوعي بحت، بحيث لم يكن فاعلاً إلا جزئياً، وتم توسيع عدد المجندين محلياً بقيادة ضباط بريطانيين، وهم أرخص كلفة بكثير من أستخدام قوات بريطانية أو هندية، بالمقابل أدرك الملك فيصل وضباطه هدف بريطانيا فسعى الى تقوية الجيش من خلال تنفيذ فكرة التجنيد الأجنبي، فهدأ التجنيد يهدف من خلاله تهديد سلطة المشايخ والاعوات المدعومة من الانكليز من خلال حرمانهم من أفضل رجالهم، وإزالة الخطوط الحادة التي تفصل بين العشائر، وهي التي كانت تشكل جوهر القوات غير النظامية(قوات الليفي)(بطاطو، ص 116-119).

بالمقابل أتخذ في مؤتمر القاهرة بعض المقررات بشأن قوات الليفي العراقية، وكذلك ما تضمنته فيما بعد بنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922؛ إذ حصل تغير سريع في التركيبة العرقية والدينية لهذه القوات، وقرر البريطانيون أن يكون (الاثوريون) العمود الفقري لهذه القوات مبرين ذلك بأن العرب سيكونون مطلوبين للالتحاق الى الجيش العراقي الجديد؛ لاسيما وانهم أثبتوا إنبهم مقاتلون جيدون من خلال المعارك التي خاضوها ضد الاكراد في مناطق كلي زاخو والعادية ومندان، وكذلك قتالهم ضد العشائر العربية خلال ثورة العشرين في منطقة بعقوبة(براون، ص 20).

وتشير بعض المصادر الى ان الاثوريين قدموا الى العراق في الحرب العالمية الاولى؛ إذ هاجم الروس أراضي الدولة العثمانية وسيطروا على ولاية وان في نيسان 1915، وما لبث الروس أن أغروا الاثوريين بساطره بالتمرد على العثمانيين، اللذين حشدو قواتهم النظامية وغير النظامية من الاكراد لمواجهة الاثوريين؛ مما اضطر وا الى الزواج الى سهل سلما في اذربيجان الايرانية، وفي عام 1918، وسبب الهجمات العثمانية من جهة وكرة الايرانيين لهم اضطرروا للزواج الى منطقة كرمشاه- قزوین التي كانت تحت الحماية البريطانية، ثم جلبهم الانكليز الى العراق في بعقوبة لمدة ثلاث سنين: (عبدالله، 2007، ص 60)؛ بيد ان ذلك لايعني ان كل الاثوريين في العراق هم من تلك الطائفة؛ وانما هناك اعداد منهم من سكنة العراق وخاصة ولاية الموصل، وان كان هناك اختلاف حول اصلهم من بقية الاثوريين ام من الكوردام من العرب(الحيدري، 1977، ص 22) يلاحظ من خلال ما تقدم ان كلا الأرتدين البريطانية والملكية العراقية، كانتا تتصارعان بشأن القوات العسكرية في العراق الجديد بشقيها (النظامي وغير النظامي)؛ فالانكليز كانوا مؤسسين وداعمين للقوات غير النظامية(قوات الليفي)؛ بينما الملك فيصل كان راعياً في تقوية القوات النظامية (الجيش العراقي الجديد)؛ لذ سمح الانكليز للملك أن يكون اقوى عسكرياً من أي رئيس عشيرة منفرداً، وأبقائه أضعف من بعض أو كل رؤساء العشائر مجتمعين وهو ما دفع الملك فيصل في اذار عام 1933 ان يشتكي في مذكرة أكد فيها " ان الحكومة أضعف من الشعب بكثير ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الأمر؛ لكنه يوجد في هذه المملكة ما يزيد عن (100000)بنديقية؛ في حين ان الحكومة لا تملك غير (15000) بنديقية " (الحسني، ص 316)، وتشير بعض المصادر ان الملك فيصل في عام 1933 بعد ان حصل على استقلال العراق الكامل، كانت لديه مخاوف من ضعف الجيش العراقي؛ فتم توسيع أعداد الجيش العراقي من (12000) عام (1933) إلى (15000) (ليام اندرسون وغارث ستانسفيلد، 2005، ص 53)، وهذه المخاوف لدى الملك فيصل دفعت به الى الأسراع لاستكمال وتطوير وحدات الجيش العراقي الجديد، التي وصلت هدفها بعد وفاة الملك في ثلاثينيات

البريطانية، وتوجهت الحكومة وقادة الجيش الى ايران بأستثناء(العقيد يونس السبعوي)، الذي اصر على البقاء والمقاومة، فاعلن عن نفسه حاكماً عسكرياً، واصر الاوامر بتوزيع السلاح على كتائب الشباب، وحفر الخنادق حول بغداد، استعداداً لمواجهة القوات البريطانية، الا ان السبعوي بعد فترة أفتنع بعدم جدوى المقاومة والتحق برفاقه، وتوقف القتال يوم 30 مايس والعودة الى بنود معاهدة 1930؛ وبذلك أنتهت تجربة كتائب الشباب بانهاء المعركة (مجموعة مولفين، 1983، ص ص 700-701).

وبناء على ما تقدم فقد انتهت التجربة الاولى للقوات غير النظامية في العراق عن طريق الدمج (قوات الليفي) مع الجيش العراقي لمن يرغب بذلك، وهي الوسيلة الأكثر نجاعة في معالجة مشكلة القوات غير النظامية في معظم الدول، ودون ان تترك مضاعفات انسانية، أو تخلق معضلة أمنية داخل منظومة الأمن المجتمعي، وعن طريق الحل كما حدث مع قوات الفتوة وقوات كتائب الشباب بعد حركة مايس 1941.

وتمكن البريطانيون والفرنسيون من إنقاذ الآثوريين من غضب قبائل المنطقة، وقدموا للبار شمعون بنيامين- الزعيم الروحي للآثوريين) مختلف الوعود، وطلبوا منه التعاون مع بعض القبائل في المنطقة من الارمن والكورد بقيادة زعيمهم (سمكو اغا)، وتشكيل تحالف مشترك ضد الاتراك؛ بيد ان هذا التحالف لم يقيم؛ بل أن الزعيم (سمكو اغا) قام عام 1918 بقتل (البار شمعون بنيامين)؛ الامر الذي تسبب في وقوع معارك عنيفة بين الطرفين خسرت خلالها الآثوريين الكثير؛ خصوصاً وان الكورد كانوا يحظون بتأييد الاتراك والاييرانيين (براون، ص ص 27-28).

ولحل مشكلة الآثوريين قدم الكولونيل ليجمن الحاكم السياسي في الموصل مشروعاً لتوطين الآثوريين في منطقة العبادية لخصه وبلسون بقوله: "ان اقتراح ليجمن تضمن إخراج الأكراد المسلمين الذين ثاروا مرتين وقتلوا الكابتن ويلي واللفنتن ماك دونالد وإعطاء أراضيهم للآثوريين" وأضاف "ولو طبقنا هذا الحل لتهيأت لنا فرصة لاصاف الطائفة الآثورية ولتمكنا من حل مشكلة من أصعب مشكلات الاقليات الدينية في كردستان وهذا يعني إسكان الآثوريين الدخلاء على حساب الأكراد أهل المنطقة الأصليين (Wilson, 1933, p p.39-40).

ومن الاسباب التي دعت البريطانيين الى تأييد هذا المشروع سببين أساسيين وهما (الحيدري، ص ص 111-112)

1. تقليل الاتفاق البريطاني على الآثوريين، وإيجاد حل لمشكلتهم
2. مشاعر الحقد ضد الأكراد بعد ثورتهم عام 1919، فبدأوا يخططون لآخراهم واسكان الآثوريين بدلا عنهم.

يتضح مما تقدم ان القوات غير النظامية الآثورية، قبل تشكيل الليفي قد سببت ازمة أمنية اجتماعية أقليمية في المنطقة عموماً، وليس في العراق وحسب؛ وإنما في ايران وتركيا، واضحت هناك ازمة دينية مسيحية إسلامية في المنطقة. وهو ما يعكس الاثر السلبي على الامن المجتمعي الأقليمي والدولي.

ثالثاً: تشكلت قوات الليفي احد عناصر الفرقة داخل المجتمع العراقي، لاسيما في احداث ثورة العشرين؛ إذ وقفت قوات الليفي مع قوات الاحتلال البريطاني ضد العشائر والقوى الوطنية التي ثارت ضد البريطانيين، وأستخدمتهم لقمع القوى والعشائر الثائرة، وأهم المعارك لهم كانت في لواء ديالى؛ إذ كبدوا القبائل العربية خسائر كبيرة، ولم يمض وقت طويل حتى استعان بهم البريطانيون لمقاتلة الكورد الثائرين بقيادة الشخصية الوطنية الشيخ محمود الحفيد، (براون، 1932 و ص 30). وقد خلق حالة من التباعد بين العرب والكورد من جهة والآثوريين من جهة اخرى، وهذا التباعد لن يخدم سوى البريطانيين.

البريطانية، وتوجهت الحكومة وقادة الجيش الى ايران بأستثناء(العقيد يونس السبعوي)، الذي اصر على البقاء والمقاومة، فاعلن عن نفسه حاكماً عسكرياً، واصر الاوامر بتوزيع السلاح على كتائب الشباب، وحفر الخنادق حول بغداد، استعداداً لمواجهة القوات البريطانية، الا ان السبعوي بعد فترة أفتنع بعدم جدوى المقاومة والتحق برفاقه، وتوقف القتال يوم 30 مايس والعودة الى بنود معاهدة 1930؛ وبذلك أنتهت تجربة كتائب الشباب بانهاء المعركة (مجموعة مولفين، 1983، ص ص 700-701).

وبناء على ما تقدم فقد انتهت التجربة الاولى للقوات غير النظامية في العراق عن طريق الدمج (قوات الليفي) مع الجيش العراقي لمن يرغب بذلك، وهي الوسيلة الأكثر نجاعة في معالجة مشكلة القوات غير النظامية في معظم الدول، ودون ان تترك مضاعفات انسانية، أو تخلق معضلة أمنية داخل منظومة الأمن المجتمعي، وعن طريق الحل كما حدث مع قوات الفتوة وقوات كتائب الشباب بعد حركة مايس 1941.

المبحث الثاني:

تأثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي العراقي في العهد الملكي

إن دراسة تأثير القوات غير النظامية في العهد الملكي على الأمن المجتمعي العراقي، ومعرفة مدى التأثير في البنية الاجتماعية العراقية، تحتاج الى دراسة ذلك في مطلبين اساسيين، وكما يأتي:

المطلب الاول:

تأثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي في تأسيس الدولة العراقية والاتداب البريطاني.

ان تشكيل القوات غير النظامية في العراق كان من تخطيط وتنفيذ القوات البريطانية، وكان الهدف منها حماية القوات البريطانية من جهة وحماية مصالحها من جهة اخرى، ولم تأخذ بحساباتها مصالح وامن المجتمع العراقي؛ الامر الذي ولد ردود فعل وأكاسات عدة، يمكن دراسة أبرزها وكما يأتي:

اولاً: تشكلت هذه القوات في بداية الامر من بعض عشائر الفرات الاوسط، وسميت (خيالة المنتفك)، وهمتها حماية الامن الداخلي، وكانت تعمل بمثابة قوات مرتزقة بيد الاحتلال البريطاني، وهو ما صرحت به المس بيل علانية في وصفها هذه القوات بانها "هم الجنود المرتزقة الذين يستخدمون لاغراض عسكرية وشبه عسكرية" (بيل، 1971، ص 58)، وهذه المهام العسكرية أوجدت شرخاً بين العشائر العراقية؛ لاسيما تلك التي وقفت بالصد من الاحتلال البريطاني للعراق.

ثانياً: سبق انخرط الآثوريين في قوات الليفي، أن وقفوا مع الروس، في حملتهم العسكرية لاحتلال العبادية، وراوندوز، وقتلوا سكان المنطقة من القبائل الكوردية، ولم يحظر في بالهم؛ انهم بعد وقت قصير يتحتم عليهم العيش فيما بينهم، واستمرت تضحياتهم لصالح الروس لغاية انسحابهم من الاراضي العراقية عام 1917، وكانوا يقومون بمهمة حماية مؤخرة الجيوش الروسية المنسحبة، ودخلوا في أزمة أمنية مجتمعية أقليمية؛ إذ وقف الايرانيين، والاتراك، والكورد ضد الآثوريين المتحالفين مع الروس، وطلبوا بسحب

ثانياً: استمرار تعميق الشرخ في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في العراق؛ لاسيما بعد حادثة تصادم السكان المحليين مع قوات الليفي الاثورية في الموصل عام 1923 ، على اثر شجار حدث بين جنود من قوات الليفي الاثورية وبائعين من اهالي الموصل في (سوق العتمة)؛ نجم عنه سقوط 18 شخصا بين جريح وقتيل من اهالي الموصل؛ الامر الذي يفسر عمق ازمة الثقة بين الطرفين؛ وسبب الحادث برد فعل شعبي غاضب من الراي العام العراقي موجها الى بريطانيا؛ الامر الذي دفع البريطانيين الى سحب هذه القوات من الموصل الى كركوك، ولم يمض وقت طويل حتى جرت حادثة أخرى بين قوات الليفي بعض البائعين في سوق كركوك في مايس 1924، وتطور الحادث بسرعة؛ اذ هجمت قوات الليفي على الاهالي في كركوك، وباشروا باطلاق النار في شوارع المدينة، واستهدفوا المسلمين ونهب حوانيت الناس وبيوتهم، وخلف الحادث نحو 200 قتيل وجريح؛ فاضطر البريطانيون الى سحب قوات الليفي الى جمجال؛ الامر الذي قاد الى شعور بعدم الثقة بين المكونين المسيحي والاسلامي (الحيدري، ص ص 180-200)

ثالثاً: شكلت هذه القوات خطراً على الوحدة الوطنية العراقية، اذ حاولت هذه القوات دعم مشروع الحركة الاثورية عام 1933، الذي حمل نوايا الى اقتطاع جزء من العراق، واقامة دولة اثورية في المناطق ذات الاغلبية الكوردية، وحضي هذا المشروع بدعم بريطاني انتقاماً من المقاومة الكوردية لهم (الحيدري، 1995، ص 10).

رابعاً: ان وجود القوات غير النظامية المدعومة من بريطانيا قد زاد من عداء الجيش العراقي لسياسة بريطانيا في العراق، وقد ترتب على انتصار الجيش العراقي في احداث النساطرة سنة 1933 (وهي تسمية تطلق على الاثوريين طوال القرون عديدة، حتى اختار لهم رئيس أساقفة كنتبري تسمية جديدة هي اسم (اشورين) بمعنى اثوريين وذلك حين أوفد بعثة تبشيرية أنكليزية سنة 1886 للتبشير بين النساطرة واقعتهم بعدم لياقة التسمية السطورية وان تسمية الاثوريين ترفع من منزلتهم التاريخية في الاوساط العالمية، ومن بعد ذلك اخذ كل الباحثين والمبشرين من الانكليز يطلقون تسمية السطوريين بالاثوريين). (احمد سوسة، 2001، ص ص 170-196).

ففي هذه السنة (1933) تعاطف في الجيش العراقي الروح المعادية لبريطانيا، التي كانت تستين بقدرة الجيش العراقي وكفاءته وتضعه في مرتبة ثانية بعد قوات الليفي الاثوري (الخطاب، ص 158). وذكر ليام اندرسون و غاريت ستانستيلد في كتابها (عراق المستقبل) صبحت هذه الحادثة رمزا للفخر الوطني والوحدة الوطنية، لقد نصبت اقواس النصر على شرف الجيش في مدينة الموصل، وتمتع الجيش بعرض عسكري وزينة هائلة في شوارع بغداد نتيجة لتصفية الجيش البطولية لتهديد الاثوريين (اندرسون، 2005، ص 60).

خامساً: ان البريطانيين استغلوا الاثوريين لتحقيق اهدافهم في تمزيق الحدود الوطنية العراقية الناشئة حديثاً، فعملوا على حصر القوات غير النظامية (قوات الليفي) بالعنصر الاثوري، وقامو بتدريبهم وتسليحهم لضرب الحركة الوطنية العراقية مقابل وعدهم بعودتهم الى الوطن الام في تركيا، اما الاثوريين وبدلاً من ان يكتفوا انفسهم مع الموطن الجديد والتعايش مع سكانه، قد راهنوا على مستقبلهم مع البريطانيين مشجعين شبابهم للالتحاق في قوات الليفي بعد ان جرى اسكانهم في مناطق شمال الموصل، (براون، ص ص 32-33).

وتجلى هذا الموقف في استخدام قوات الليفي بضرب حركة مايس 1941؛ اذ اعترف ديفيد ب بيرلي (السكرتير التنفيذي للاتحاد القومي الاثوري)؛ بهذا الدور بقوله "ان الامبروطورية البريطانية وكل شعوب الحلفاء مدينون للاثوريين ديناً ثقيلاً، بعد انتصارهم في الحباينة مايس 1941، الذي منع تقدم الالمان في اسيا الصغرى، ووقف خطر

رابها؛ أحدثت هذه القوات أول شرح أجتاعي بين المكومات العراقية الاجتماعية؛ اذ تم تشكيل قوات ليبي عربية واخرى كوردية وتركمانية كل حسب مناطق سكانهم،؛ الامر الذي عمق من ازمة المكونات العراقية .

خامساً: ارتكبت هذه القوات العديد من المجازر خلال سنوات 1919 و 1920 بحق ابناء المجتمع العراقي؛ لاسيما بحق العرب والكورد في (بعقوبه، الموصل، وكركوك)؛ لاسيما من قوات الليفي الاثورية، الامر الذي اثار الرعب في نفوس المواطنين العراقية، وافقد ثقة العراقيين بهذ القوات (الحيدري، ص 10).

بالمقابل فان هذه القوات وعلى الرغم من الملاحظات السالفة حول اثرها السليبي على الامن المجتمعي محليا واقليميا ودوليا؛ فان لهذه القوات انعكاسات ايجابية على الامن المجتمعي في العراق من نواحي عدة لعل من ابرزها يأتي:

1. ساهمت هذه القوات في تحقيق الامن والاستقرار اثناء الحرب العالمية الاولى، وما تلاها من سياسة الانتداب البريطاني في العراق،
2. انها ساهمت في استقرار الكثير من العشائر العراقية، لاسيما العربية والكوردية في مناطق خدمة هذه القوات
3. تغير بعض القيم والعادات الاجتماعية في منظومة هذه القوات عندما تخلوا عن زهم العربي والكوردي ولبسوا اللباس المشابه للباس القوات البريطانية.

المطلب الثاني:

تأثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي في العهد الملكي

وبعد اعلان تنويع فيصل ملكا على العراق، واعلان قيام المملكة العراقية 1921، شرع بتأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني العراقي عام 1921، و تقلص عديد القوات غير النظامية من العرب والكورد؛ بسبب نقل الاغلبية الى الجيش العراقي، واقصرت على الاثوريين وبعض الكورد واستمر ذلك الى عام 1932 عندما حلت بريطانيا هذه القوات. وخلال هذه الفترة القت القوات غير النظامية تأثيرها على الامن المجتمعي العراقي، ويمكن توضيح أبرز عناصر التأثير بما يأتي:

اولاً: شكلت هذه القوات إحدى العقبات بين قادة الاحتلال والحكومة العراقية؛ لاسيما بعد تاسيس الجيش العراقي؛ اذ سعت القوات البريطانية الى تعزيز القوات غير النظامية؛ لاسيما قوات الليفي الاثوري؛ بينما سعت الحكومة العراقية الى تعزيز القوات العسكرية النظامية بعد تاسيس الجيش العراقي، اذ سعى الملك فيصل مواجهة السياسة البريطانية الرامية الى إضعاف الجيش العراقي عن طريق تخفيض رواتب الجنود بحجة وجود ازمة مالية، وتكن غاية بريطانيا من هذا الاجراء هو عدم تشجيع الشباب على التطوع في صفوف الجيش العراقي، فتخذ الملك اجراء مضاد بزيادة رواتب الجنود، والدعوة الى التجنيد الالزامي الذي عارضته بريطانيا (محمد، 1990، ص ص 222-223).

وحاول البريطانيون ان يستخدموا كبار رؤساء العشائر، اللذين يمتلكون قوة عسكرية؛ لكبح اي انحراف محتمل للملك عن الخط الذي رسموه، ففي عام 1928 عندما أعيد إحياء مشروع التجنيد الالزامي أعلن أحد رؤساء العشائر وهو (عبد العباس الفهود) من بني ربيعة خلال اجتماع حضره النواب المشايخ " ان رجاله يعدون ثلاثة الاف، وانه يفضل الذهاب الى ابن سعود عن ارسالهم للتجنيد، اما الشيخ منشد الحبيب من الغزي انه سيفعل الشيء نفسه (بطاطو، 1995، ص 119).

قائمة المراجع

اولا: الوثائق

نص المعاهدة العراقية - البريطانية في 10 تشرين الأول 1922

ثانيا الكتب العربية

- احمد سوسة، (2001)، ملامح من التاريخ القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ادموندز، (2012) كورد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة اربيل. حنا بطاطو، (1995)، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط2
- الخطاب، رجاء حسين حسني، (1979)، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941 جامعة بغداد، بغداد.
- الحيدري، رياض رشيد ناجي، (1977)، الاثوريين في العراق 1918-1936، مطبعة جبلاوي، القاهرة.
- ليام اندرسون وغارث ستانسفيد، (2005)، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، دار الوراق، لندن.
- ليورا لوكيتز، (2004)، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد مهران، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل.
- كبريت براوان (1932)، قوات الليبي العراقية 1951-1932، المعهد الملكي البريطاني، لندن.
- الحسني عبد الرزاق، (2000)، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط7.
- الناصرى عقيل، الجيش والسلطة في العراق 1921-1958، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق.
- علاء جاسم محمد، (1990)، الملك فيصل الاول: حياته ودوره السياسي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد.
- نجدت فتحي صفوت، (2016)، صالح جبر سيرة سياسية، دار الساق، بيروت.
- مس بيل، (1971)، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الحياط، بلا، بيروت.
- مجموعة مولفين، (1983)، العراق في التاريخ، بلا بغداد.

ثالثا: البحوث والدراسات

- 1- عبد الله، عمار يوسف، (2007)، بريطانيا والاثوريين 1918-1933، كلية التربية جامعة كركوك، العدد 1، المجلد 14
- 2- ياسين طه ياسين، (2012)، قوات الليبي: دراسة في الاستراتيجية البريطانية في العراق 1915-1920، مجلة اداب البصرة، العدد 60.

المراجع باللغة الانكليزية

A.Wilson, (1933). Mesopotamia 1917-1920, Aclash of loyalties, Oxford.

اتصلهم مع اليابان، عن طريق الخليج العربي، في الوقت الذي كانت فيه اليابان مستعدة للهجوم؛ لولا وقوف الاثوريين التاريخي في الحباينة لسيطرة رشيد عالي الكيلاني والنازيون على العراق، ولادى ذلك الى انقسام الحلفاء في وقت خطير قبل ان يجمعوا قوتهم، ولتفقد منطقة النفط الحيوية. ومن المحتمل الحرب نفسها" (الحيدري، ص 10) بالمقابل فان القوات غير المضامية قد ساهمت بتحقيق نوع من الاستقرار السياسي وعدم الفوضى في العراق في العهد الملكي؛ لاسما وان طبيعة المجتمع العراقي، وتشكيل وحدة وطنية في العراق لم تتوضح معالمها بعد، وكانت القيم العشائرية والمناطقية هي السائدة، واستطاعت بريطانيا والحكومة العراقية منذ عام 1921 الاعداد على القوات غير النظامية في تثبيت الامن في البلاد وعدم انتشار الفوضى؛ فضلا عن المساهمة في استقرار المؤسسات الحكومية الناشئة؛ وبذلك ساهمت في استقرار واستمرار النظام السياسي الناشئ في العراق وحسب توجهات ومصالح بريطانيا.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة القوات غير النظامية وتأثيرها على الامن المجتمعي العراقي، ان هذه القوات هي من ابتكارات الاحتلال البريطاني للعراق، أذ استخدمت من أجل تسهيل مهمة الاحتلال ومعاونة القوات البريطانية في إستدباب الامن والاستقرار للعراق، ومن ثم أنتقلت هذه التجربة الى القوى السياسية الوطنية العراقية؛ لاسما في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين في محاولة لأستتباب الحكم الوطني.

ويتضح ان كل تجربة من تجارب القوات غير النظامية كان لها انعكاس على الامن المجتمعي العراقي، منها ما هو إيجابي والآخر دون ذلك، وتعد تجربة قوات الليبي من أكثر التجارب تأثيراً في العهد الملكي؛ لما تركته من آثار على الوضع الداخلي العراقي، وما رافق ذلك من امتدادات أقليمية؛ سواء على دول الجوار أم القوى الدولية انذاك.

وفي ضوء حسابات مغام ومغارب القوات غير النظامية في فترة العهد الملكي؛ يمكن القول بان الردود والميزات السلبية كانت أكثر تأثيراً وفاعلية من الجوانب الايجابية، وما يثبت صدق أستنتاجنا، ان هذه التجارب الثلاث التي عرفها العهد الملكي من (قوات الليبي، وكنايب الفتوة، وكنايب الشباب)، قد انتهت اما بالحل او الدمج مع القوات النظامية؛ الامر الذي يعزز بان هذه القوات ومهما أرتفع شأنها؛ والخدمات التي تقدمها الى النظام السياسي؛ فانها تتعرض لضغوط أدت في النهاية الى انتهاء تجربتها.